العدد (4078) السنة الخامسة عشرة - الاثنين (4) كانون الاول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

ملاحظات حول موازنة العراق ٢٠١٨

□ د. عدنان الجنابي×

مرة أخرى يتكرر الأسلوب الرقمي المفكّك في عرض الموازنة. ينبغي أن تكون الموازنة وسيلة لعرض سياسة الحكومة المالية (والنقدية) ضمن أهداف واضحة ومفهومة لتوجهات الحكومة الحالية والمستقبلية.

العراق في أزمة مالية، خاصةً بعد انهيار أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤، وكان يجب على الحكومة مراجعة حساباتها باعتبار أن مستوى أسعار النفط سيستمر بمعدلات لا تختلف كثيراً عما هي عليه الآن، مع حتمية عدم الاستقرار الذي غالباً ما يرافق تقلبات أسواق النفط.

في مطلع عام ٢٠١٥ تم نشر رؤية حول موازنة ٢٠١٥ وكيفية الخروج من الأزمة والخطوات اللازمة للإصلاح الاقتصادي فيما بعد(١). وبعد مرور ثلاث سنوات، وكثرة الدعوات للإصلاح، لا نزال ندور في نفس الفلك، ولا تزال الموازنات تعكس تخبطاً لا يمكن اعتباره رؤية ستراتيجية مفيدة. الحرب على داعش ومشاكل النزوح، ومشكلة الحكومة الاتحادية مع إقليم كردستان هي أسباب للصحوة والجرأة في وضع ستراتيجية للخلاص من الدولة الريعية، لا أن تؤخذ هذه المشاكل، على جسامتها، كشماعات لتبرير انعدام الرؤية.

تعتبر الأزمات والحروب، وحتى النكبات، فرصاً لاستنهاض الشعوب والحكومات لنفض غبار الترهل والخلاص من أسر الريع النفطي المتقلب للبدء بخطوة عقلانية في موازنة ٢٠١٨. الشعب الذي تحمل المآسي والفقر والنزوح بصبر وتماسك اجتماعي، يستحق منا أن نحترمه ونوفيّه حقه في الإصلاح، لا أن نلقي باللائمة عليه.

هناك إصلاح يبدأ بإنقاذ النازحين والفقراء (بلغت نسبة الفقر أكثر من ٤٠٪ من السكان) بإحالة جزء من التبذير في مجالات ليس فيها سوى الفساد والهدر والتزوير، مثل:

- البطاقة التموينية.
- الرعاية الاجتماعية.
- تسعير النفط الخام للداخل وتعويم أسعار المنتجات.
- إحالة الكهرباء على التمويل الذاتي.

كما لا بدّ من البدء بتجميد حصة العائدات النفطية المخصصة للموازنات اللاحقة للسنوات المقبلة وتعويض حاجة الموازنة من الواردات غير النفطية، وإحالة الزيادات في أسعار النفط وكميات الصادرات إلى صندوق سيادي متعدد الأغراض لمعالجة سداد عجز الموازنة وتسوية الديون وحفظ حقوق الأجيال المقبلة.

(١): الإصلاح الاقتصادي في العراق ٢٠١٥ – عدنان الجنابي ولؤي الخطيب – مركز البحوث والدراسات العراقية – mobdii.org.

-١-

بالنسبة لتفاصيل الموازنة يمكن تشخيص ما يلي:

أولاً: صادرات الإقليم ليس (٢٥٠,٠٠٠) برميل يومياً، إذ أن إنتاج الإقليم يبلغ حوالي (٧٠٠,٠٠٠) برميل يومياً وإستهلاكه الداخلي هو حوالي (١٥٠,٠٠٠) برميل يومياً، فالصادرات يفترض الا تقل عن (٤٥٠,٠٠٠) برميل يومياً (المادة-١- أولاً- ب).

وهنا يجب البدء بإصلاح حقيقي في احتساب الاستهلاك الداخلي ومبيعاته باعتبارها جزءاً من الموازنة. ويجب على وزارة النفط الإتحادية ووزارة الثروات الطبيعية في الإقليم بيع النفط الخام للاستهلاك الداخلي بالأسعار العالمية مع خصم معين بالاستناد إلى قانون الاستثمار في مصافي النفط المعدل، ووضع المبالغ في حساب وزارة المالية وتحرير أسعار المنتجات النفطية والخلاص من الفساد والنهب الحاصل بين إنتاج البئر ومبيعات محطات بيع المنتجات. الاستهلاك الداخلي يبلغ حوالي (١٥٠,٠٠٠) برميل يومياً في الإقليم و(٦٠٠,٠٠٠) برميل يومياً في بقية العراق، وقيمة هذا الإنتاج بأسعار اليوم تساوي أكثر من (٣٥) مليون دولار يومياً هي ضائعة على الخزينة وضائعة على الشعب، وفيها الكثير من الفساد وسوء الإدارة.

ثانياً: إن تخصيص أكثر من (٧) ترليونات دينار للكهرباء، ومعظمها من الديون، ينبغي أن يتوقف عند نهاية سنة ٢٠١٨ وتحوّل الكهرباء إلى مؤسسة أو هيئة تعتمد على التمويل الذاتي مع حق الإقتراض عند الحاجة، وتخرج نهائياً من الموازنة. ويفترض عند ذلك أن تكمل وزارة الكهرباء إحالة الجباية إلى شركات القطاع الخاص، وتحقيق الجباية ١٠٠٪ على الإنتاج.

ثالثاً: بالإمكان في موازنة (٢٠١٨) إلغاء تخصيصات البطاقة التموينية (٣,١ ترليون دينار) والرعاية الاجتماعية (أكثر من ترليون دينار)، وإحالتها مع قسم من عائدات بيع النفط للاستهلاك الداخلي إلى المواطنين نقداً وبصورة مباشرة وللجميع على مبدأ الدخل الأساس الشامل (U.B.I.). على أن يتم النص في قانون الموازنة لعام ٢٠١٨ على أن الدخل الأساس الشامل سيشمل في المستقبل جزءاً محدداً من عوائد النفط والغاز تقرر نسبته في الموازنات اللاحقة، ٢٠١٩ وما بعدها، لكي يعرف الشعب أن حقه في ثروات النفط والغاز بموجب المادة (١١١) من الدستور لن تبقى حبراً على ورق.

رابعاً: من غير المفهوم ذكر تخصيصات هيئة الحشد الشعبي ضمن تخصيصات رئاسة مجلس الوزراء (جدول النفقات- باب ٣- ٢- ب)، والهيئة جزء من القوات المسلحة ويجب أن ترتبط مالياً بوزارة الدفاع، وكذلك تخصيصات حرس الإقليم (البيشمركة) (المادة -٩- رابعاً) بأنها "نسبة من تخصيصات القوات البرية الاتحادية للجيش العراقي إلى قوات البيشمركة حسب النسب السكانية" إذ المفروض أن يكون لها مبلغ محدد في الموازنة، وتسمية "البيشمركة" لا أساس دستوري لها ففي الدستور هي "حرس الإقليم".

خامساً: لقد آن الأوان لاحترام الدستور والتعامل مع المحافظات غير المنتظمة في الإقليم بنفس الطريقة التي يعامل بها الإقليم خاصة بعد تشريع قانون المحافظات المعدل ونقل الصلاحيات إلى المحافظات بما يشبه اللامركزية التي يتمتع بها الإقليم. ويتحقق كل ذلك بإحالة تخصيصات الاقليم والمحافظات الى سلطاتهما مباشرة دون تدخل الوزارات الاتحادية.

كما لا يجوز ترك ما يسمى (بالبترودولار) من دون أرقام محددة (المادة -٢- أولاً – ٥). وهي أرقام كان يجب تحديدها مسبقاً، خاصة وأن هذه النسب قد تم التعامل بها في موازنة ٢٠١٧.

-٢-

سادساً: لا يجوز تقديم جدول بالقروض بشكل عشوائي مفكّك دون تحليل أو توضيح عن مجاميعها:

- داخلية.
- خارجية:
- منظمات دولية
- حكومات
- شركات

ينبغي أن لا يتم التعامل مع القروض (بخاصة الخارجية منها) بهذا الأسلوب، فهي تحميل للأجيال المقبلة. وقد بلغ تسديد الدين الخارجي والداخلي في هذه الموازنة (٨,٢) ترليون دينار ومجموع الديون حوالي (١٢) ترليون دينار، أي أن استفادة الموازنة للعام المقبل لا تتجاوز (٤) ترليونات دينار. وإذا استمرت هذه الحالة سوف تصبح الديون عبئاً على الموازنات المستقبلية لا إضافة لها.

ومن المستغرب في المادة (٢٤) "تخويل وزير المالية بناءً على طلب من وزير النفط وبموافقة رئيس (مجلس) الوزراء إصدار سندات خزينة بمجموع لا يتجاوز (١٢) مليار دولار" (أكثر من ١٤ ترليون دينار) دون أن يكون ذلك الرقم الهائل جزءاً من أرقام موازنة الدولة التي من المفترض أن تصدر بقانون. هذا تجاوز على السلطة التشريعية ولا يمثل أي نوع من الشفافية أمام الشعب.

سابعاً: المادة (٢١) بكاملها مرتبكة، وعلى الحكومة توحيد ستراتيجيتها تجاه ضرائب (أو ضريبة) المبيعات (V.A.T.) المعروفة عالمياً والمطبقة في أكثر البلدان بما فيها أغلبية الدول العربية. ولا يجوز أن يخول فرض هذه الضريبة بقانون الموازنة السنوية، بل بقانون مستقر مع أسسه التحاسبية الواضحة ومبالغها التقديرية التي تدخل بعد ذلك في الموازنات السنوية، وبالتأكيد لا يكون ذلك من صلاحيات مجلس الوزراء التقديرية.

ثامناً: القطاع العام:

منذ أربعة عقود تحاول الدولة العراقية إيجاد حلول مناسبة للانتقال من الاقتصاد "الاشتراكي" المدار مركزياً إلى اقتصاد السوق. وفي عام ١٩٨٦ تمت تصفية جميع شركات القطاع العام في الزراعة ببيعها. ونرى عودة زاحفة للقطاع العام على الزراعة وليس العكس. أما في قطاع الصناعة والتجارة والإنشاءات والخدمات، فكانت هناك خطوات خجولة مثل ما يسمى "بالقطاع المختلط".

قامت الحكومة الانتقالية بتكليف لجنة للخصخصة ولم ينجم عنها شيء، وقامت هيئة المستشارين عام ٢٠١٢ بدراسة مطولة تمت المصادقة عليها في مجلس الوزراء، وجرى تكليف لجان للانتقال إلى إقتصاد السوق بهيكليات معقدة ومراحل متعاقبة لإيجاد حلول تتجاوز عقود من الزمن لو طبقت ولكنها لم تطبق. وكررت الحكومة الحالية القيام بدراسات وتكليف لجان للانتقال إلى اقتصاد السوق ومعالجة شركات القطاع العام، ودعم القطاع الخاص!.

الوضع يتراجع ولا يتقدم، والقطاع العام يخنق المصارف بالسيطرة على أكثر من ٨٠٪ من الصيرفة الداخلية و٩٠٪ من التحويل الخارجي. كما أن شركات وزارة الصناعة تحاول الزحف على القطاع الخاص وخنقه. وتستغل الموازنات السنوية للمساعدة على تنمر الشركات العامة على القطاع الخاص من خلال إلزام أجهزة الدولة بالتعامل مع شركات القطاع العام بميزات استثنائية تسمح لهذه الشركات بالتغول والفساد كما حصل في تخصيصات بناء المدارس في موازنات ٢٠١٣، ٢٠١٤، حين أحيل التنفيذ على شركات القطاع العام وسرقت الأموال من قبل "الشريك" المنفذ من القطاع الخاص ولم تنفذ أي مدرسة.

الوضع يتراجع ولا يتقدم، والقطاع العام يخنق المصارف بالسيطرة على أكثر من ٨٠٪ من الصيرفة الداخلية و٩٠٪ من التحويل الخارجي. كما أن شركات وزارة الصناعة تحاول الزحف على القطاع الخاص وخنقه. وتستغل الموازنات السنوية للمساعدة على تنمر الشركات العامة على القطاع الخاص من خلال إلزام أجهزة الدولة بالتعامل مع شركات القطاع العام بميزات استثنائية تسمح لهذه الشركات بالتغول والفساد كما حصل في تخصيصات بناء المدارس في موازنات ٢٠١٣، ٢٠١٤، حين أحيل التنفيذ على شركات القطاع العام وسرقت الأموال من قبل "الشريك" المنفذ من القطاع الخاص ولم تنفذ أي مدرسة.

-٣-

إن إتجاه المادة (٢٥) بإعطاء ميزة (١٠٪) "لمنتجات الوزارات" هي تعد على القطاع الخاص، فإما أن تعطى هذه النسبة إلى كل الشركات المسجّلة في العراق (بمحتوى محلي قابل للتدقيق)، أو أن تتم الحماية بنظام جمركي يحمي الإنتاج المحلي أو كليهما.

تاسعاً: الأمن والدفاع

أولاً: الهيكلية:

ينبغي أن يكون ارتباط الحشد الشعبي وحرس الإقليم (البيشمركة) وجهاز مكافحة الإرهاب، والفرقة الخاصة بوزارة الدفاع، بدل ارتباطها بمجلس الوزراء. كما يستحسن إلحاق جهاز الأمن الوطني بوزارة الداخلية لتجنب تداخل الصلاحيات وتعدد المرجعيات. ولا ضير في بقاء ارتباط جهاز المخابرات بمجلس الوزراء حسب تخصصها الدستوري الذي يوجب أن يكون جهاز المخابرات "تحت السيطرة المدنية – ويخضع لرقابة السلطة التشريعية".

ثانياً: التخصيصات:

خصصت لمختلف أجهزة الأمن والدفاع (٢٣,٢) ترليون دينار في موازنة ٢٠١٨. وبالرغم من أن العراق يخرج من حرب ضروس قد تكون فريدة من نوعها ومداها، فإن عام ٢٠١٨ يجب أن يكون عاماً انتقالياً إلى الحكم المدني، والتخلص التدريجي من عسكرة المجتمع. إن تخصيص نسبة ٢١,١٪ من الموازنة لهذه الأجهزة مقابل ٣,٩٪ للتربية والتعليم و١,٨٪ للصحة يعكس اعتلالا خطيرا في أولويات الدولة للمستقبل.

عاشراً:

نستغرب ازالة فقرة (ثانياً) من المادة (١١) من المسودة الاولية، وفيها حق مكتسب للمناصب الانتخابية والوزارية للعودة الى وظائفهم السابقة وينبغي اعادتها الى قانون الموازنة بالنص التالي:

"تلتزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بإعادة تعيين اعضاء مجلس النواب والمجالس المحلية ومجلس الوزراء الذين تركوا وظائفهم نتيجة انتخابهم أو استيزارهم ومن الدرجات الشاغرة نتيجة حركة الملاك خلال ٢٠١٨".

× عضو لجنة الطاقة النيابية، رئيس مركز البحوث والدراسات العراقية

مصداقية حيدر العبادي.. بين الوعود والتنفيذ

□ أ.د.قاسم حسين صالح×

قبل سنتين وعد السيد حيدر العبادي بأنه سيضرب الفساد بيد من حديد، فنشرنا في أيلول ٢٠١٥ مقالة في "المدى" بعنوان (حيدر العبادي.. هاوي بس ما ناوي) خلصنا فيها وفقاً لتحليل حالة الحاكم حين يعيش سيكولوجيا الصراع في اتخاذ القرار، إلى أنه (لن يضرب)، وهذا ما حصل.. وفي تشرين الثاني ٢٠١٧ أعلن السيد العبادي الحرب على الفساد.. فهل في هذه المرّة (هاوي وناوي فعلاً؟).

ولقد اعتدت في مثل هذه القضايا أن استطلع الرأي عبر مواقع التواصل الاجتماعي والبريد الألكتروني، فضلاً عن أن السيد العبادي طلب أن يكون لهذه المواقع موقف مساند له وفي هذا خدمة معرفية نقدمها له.

شهادات

- "الجميع فاسدون من قمّة الهرم إلى قاعدته، نعم جميعهم بمن فيهم أنا"، ولا يوجد حل، وأن أغلب الأسماء الكبيرة في البلاد مسؤولة عن سرقة كل ثروة العراق تقريباً". رئيس إدارة مكافحة الفساد، مشعان الجبوري لمراسل الغارديان مارتن شولوف.
- هناك كيانات منظمة للفساد تدير البلاد ولا توجد سلطة في العراق قادرة على اتخاذ أيّ خطة ضد الفساد". إياد علاوي.
- أفاد السيد عادل عبد المهدي عبر فضائية الحرة "بأن موازنات العراق منذ عام ٢٠٠٣ بلغت ٨٥٠ مليار دولار تبدّد معظمها في الفساد".. والرقم بالدينار العراقي هو (١٠٦٢) وأمامها (١١) صفراً.
- ٦٠٪ من موظفي الدولة .. مرتشون (خبير قانوني)

× إذا زاد عدد الأفراد الذين يمارسون تصرفاً يعد خزياً، وتساهل القانون في محاسبة مرتكبيه، تحول الى ظاهرة ولم يعد خزياً كما كان –الفساد في العراق انموذجاً. (الكاتب – المدى ٢٠١٤).

أعقد المعارك

تعد الحرب على الفساد في العراق أعقد وأخطر من الحرب على داعش، لأكثر من سبب، أهمها: إن السياسيين تضامنوا مع السيد العبادي في حربه على الإرهاب، وكان العراقيون جميعهم معه.. ويعني هذا سيكولوجياً، إن الرجل كان يشعر بالأمان على حياته ويعتز بالثقة التي منحته الشجاعة على أن يمكّن العراقيين الشجعان بتحقيق نصر تاريخي على اكبر وأشرس قوة إرهابية شهدها العالم. غير أن إعلانه شن الحرب ضد الفساد يختلف تماماً، فإذا كان عدوه (داعش) مكشوفاً له وبعيداً عنه، فإن كبار الفاسدين والمنتفعين منهم يحيطون به بمساحة قدرها ١٠ كيلومتر مربع، ما يعني أن حياته في خطر أكيد.. فضلاً عن أن العراقيين لن يكونوا جميعهم معه، فالانتهازيون وعدد كبير من المنتمين لأحزاب الإسلام السياسي سيقفون مع الفاسدين.. بل إنه أوضح بجلاء خطر الفاسدين عليه بخطابه أمام طلبة جامعة بغداد (الفاسدون موجودون بيننا وبين أضلعنا، ٢٧/١١/٢٠١٧).

استطلاعات الرأي

من بدء إعلان السيد حيدر العبادي حملته ضد الفساد، تابعنا الرأي العام بعدد من الأسئلة نختزلها بسؤالين:

- هل ترى أن السيد حيدر العبادي جاد فعلاً في محاسبة الفاسدين، ودعوته لهم "بتسليم الأموال المسروقة وإلا فإنهم سيخسرون أموالهم وحريتهم"؟
- أمس (٢٧/١١) قال السيد حيدر العبادي بخطابه في جامعة بغداد: (الفساد مافيا، يملكون المال،.. فضائيات، قدرات، يستطيعون أن يثبتوا أنهم الحريصون على المجتمع، وهم الذين يحاربون الفساد.. ولكنهم آباء الفساد وزعماء الفساد).

ما رأي جنابك في ذلك؟ ومن كان يقصد؟

بلغ عدد المستجيبين ٢٣٤ بينهم أساتذة جامعات ومثقفون وإعلاميون، توزعوا في إجاباتهم على ثلاثة مواقف:

الأول، يشكك في دعوة السيد العبادي، أو بشخصيته، توضحه الإجابات الآتية:

- صادق ويعرف كل شيء لأنه عاصرهم في المهجر وفي العراق وشغل أعلى المناصب: وزير مواصلات، رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب، رئيس اللجنة المالية فيه، ورئيس مجلس الوزراء، يعرف خفاياهم وما يدور، غير أن مجريات الأمور تشير الى أنها دعاية انتخابية ليس إلا.
- شبعنا من وعوده وماكو قبض.
- لا يحل ولا يربط.
- لم ولن يحارب الفساد لأنه جزء منه ولأنه قيادي بحزب الدعوة.
- من الصعوبة أن ينجح إلا بعد أن يتحرر من سلطة المالكي.
- يتملك العبادي شعور العاجز الذي يتمنى قوة خارجية تساعده على الإطاحة بالفاسدين..
- وفقاً لتقرير موثّق من الحكومة الأمريكية يؤكد أن العبادي كان فاسداً حين كان وزيراً للاتصالات، فهل يستطيع الفاسد إصلاح الفاسدين؟

الموقف الثاني تمثل بدور الساخر من دعوة السيد العبادي:

- لبسمارك مقولة جميلة: يكثر الكذب قبل الانتخابات وخلال الحرب وبعد الصيد.
- فيك الخصام وأنت الخصم والحكم.
- أييس.. إلا إذا تمسك بغير حزب الدعوة.
- من الجمل الجميلة للمثل الراحل محمود عبد العزيز: يا أخي.. كلنا لصوص.
- تريد الصدك دكتور.. الشعب داخ!
- سوالف، إذا صادق نريده يحاسب حوت يلبط!

الموقف الثالث تمثل بالمساند للعبادي أو المصدّق بدعوته، والتمنّي:

- الرجل جاد فعلاً، ويحتاج الى أن يكون العراقيون عوناً له.
- إذا فعل فإنني سأحبه كما حبي للحسين.
- على كل المواطنين العمل على تنشيط الحملة ودعمها كي تعطي نتائج ولو بسيطة ثم الانتقال الى مراحل مقبلة .
- إن دفع العبادي نحو اتخاذ خطوات حقيقية للقضاء على الفساد واجب وطني على الجميع العمل لإتمامه.
- خل يحول القول إلى فعل وشوف التأييد شلون راح يصير.

في ضوء نتائج الاستطلاعات، فإن الغالبية تشكك بنوايا السيد حيدر العبادي في محاربة الفساد وفي عدم قدرته على مجابهة حيتان الفساد الذين يمتلكون السلطة والثروة، وترى فيها انها دعاية انتخابية. واللافت أن جريدة الأخبار اللبنانية جاءت نتائج استطلاعها المنشور بعددها ليوم ٢٨ تشرين الثاني مطابقة بقولها: "(يبدو حيدر العبادي جديّاً في «حربه ضد الفساد». في الحدّ الأدنى هو يريد المضيّ في خياراته التي تدخل الحسابات الشخصية فيها بالسياسية، إذ تصبّ كلها في نهاية المطاف في «الحصاد الانتخابي»، والتأييد الشعبي لخطوته «الجريئة»).

صعوبات التنفيذ

يميل المزاج الشعبي العراقي الى أن يلقى القبض على الفاسدين في اسبوع، فيما القضية تواجه صعوبات وتعقيدات قانونية واجرائية، أولها إن الحكومة لا تمتلك قانوناً ينظم عملها التنفيذي، وإن الأمر يحتاج الى تعديل الأنظمة التي تساعد على الفساد.. فالنظام القائم هو (الأب) المسؤول عن استشراء الفساد. وهنالك خياران يخلقان في موازنة ايجابياتها وسلبياتها حالة صراع امام متخذ القرار، الأول يرى البدء بالطبقة الصغيرة والوسطى من الفاسدين، لتكون إنذاراً للفاسدين الكبار يدفعهم إلى إعادة الأموال والأصول للحكومة الاتحادية، والثاني يرى ضرورة البدء بضرب كبار الفاسدين. ويبدو أن الأدارة الأمريكية مع هذا الرأي نقلا عن جريدة الأخبار اللبنانية في (٢٨ /١١/ ٢٠١٧)التي أفادت بأن وفوداً أميركية وجّهت للسيد العبادي (حزمة نصائح حول كيفية إدارة الحرب ضد الفساد) تضمن له «الانتصار على الفاسدين» جاء في واحدة منها التأكيد على (استرجاع الأموال من الفاسدين لتجفيف منابع قوتهم).

الحقيقة المؤكدة، إن الحرب على الفساد في العراق قد بدأت فعلاً، وان احتمالاتها معقدة وتضحياتها كبيرة أخطرها أنها تستهدف حياة السيد العبادي نفسه. غير أنها لن تكتمل إلا باسترجاع عقارات الدولة المستلبة من قادة أحزاب السلطة، ومعالجة الفساد المشرعن الذي وهب الرئاسات الثلاث رواتب وامتيازات خيالية. ولن تنجح إلا بأن يدرك المواطن أن الوقوف متفرجاً أو مشككاً يضعفها وإن عليه أن يكون معها حتى لو كان يرى فيما يجري لعبة أو ملهاة، وأن تتضمن قائمة الفاسدين حيتاناً من حزب الدعوة، وأن يتم تشكيل محكمة من قضاة مستقلين سياسياً تعمل على تفعيل مادة (من أين لك هذا؟)، وبدونها فإن خذلاناً أقسى سيصيب العراقيين ويدفع بهم، إما الى أن يستسلموا ويبقوا بؤساء أو اقتحام الخضراء.

× مؤسس ورئيس الجمعية النفسية العراقية